

ذكره الحاكم أبو أحمد فمن لا يعرف اسمه وما العابد في ثباتها
المؤخة قوله اخذ النبي صلى الله عليه وسلم سعة من بيض السبع
وفي هذا الحديث جواز قطع القراءة والقرآن ببعض السورة
وهذا الخبر بلا خلاف ولا كراهة فيه ان كان القطع لعذر
وان لم يكن عذرا فلا كراهة فيه ايضا وكيفية خلاف الاول
هذا من هنا ومذهب الجمهور به قال مالك في رواية عنه
والشهور عنه كراهته قوله حديثي الوليد بن سريم هو يفتخ
الدين وكسر الراء قوله جمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في
البحر والليل اذا عسى اى يقرأ في السورة التي فيها الليل
اذا عسى قال جمهور اهل اللغة معنى عسى الليل اذ يقرأ
كذا نقله صاحب المحكم عن الاكثرين ونقل الضراجم للفهرست
عليه قال وقال الحارون عنه اقبل وقال الحارون هو
من الاضداد يقال اذا قبل واذا ابر قوله زياد بن علفقة
هو كسر العين وقطبة بن مالك بضم القاف وبالطام الملهمة
والبا المؤخفة وهو غم زياد قوله غم وجعل والنخل باسقيات
اي طويلات وقوله تعالى فما طعم تضيد قال اهل اللغة
والمعصرون معناه مضبور متركب بعضه فوق بعض قال
ابن قتيبة هذا قبل ان تشق فاذا انشق كما به وتفرق فليس
هو بعد ذلك تضيد قوله عن ابي المنهال عن ابي بركة اسم
ابي المنهال سيار بن سلامة الزبائجي وابو بركة تضيد بن
عبيد الأشجلى باب **القرعة في العشا**
فيه حديث البراء بن عازب ان معاذ بن ابي عبيد الله صلى الله عليه وسلم
مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت في يوم فوجبه فصلى ليلة مع
النبي صلى الله عليه وسلم العشا ثم اتى فوجبه فامههم فافتخ
بسورة البقرة فاحترف رجل فسلم صلى وصلى واحترف

فما لو انا فقت الخ في هذا الحديث جواز صلاة المفترض خلف
المتنفل لان معاذ اذ كان يصلى الفريضة مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيسقط فرضه ثم يصلى مرة ثانية بقومه في له تطلع
وله فرض فريضة وقد جاء هكذا مصرحاً به في غير موضع وهذا الخبر
عند الشافعي واخرين ولم يخرج ربيعة في مالك وابوخنيفة
والكوفيون قرأوا لولا حديث معاذ على انه كان يصلى مع النبي
صلى الله عليه وسلم تنفلا ومنهم من تأوله انه لم يعلم به النبي
صلى الله عليه وسلم ومنهم من قال حديث معاذ كان في اول
الامر ثم نسخ وكل هذه التاويلات دعاوى لا اصل لها فلا
يترك ظاهر الحديث بها واستدل اصحابنا وغيرهم بهذا الحديث
على انه يجوز للمؤمن ان يقطع القدوة ويمنع خلاته من غير ان
يخرج منها وفي هذه المسئلة ثلاثة اوجه عند اصحابنا اصحها
انه يجوز لعذر ولغير عذر والثاني لا يجوز مطلقا والثالث
يجوز لعذر ولا يجوز لغيره وعلى هذا العذر وهو ما سقط به عنه
الجماعة ابتدا ويعذر في التخلف عنها بسببه وتطول القراءة عند
على الاصح لتضيد معاذ وهذا الاستدلال ضعيف لانه ليس
في الحديث انه فارقه قبيح على صلاة به بل في الرواية الاولى انه
سلم وقطع الصلاة من اصلها ثم استأنفها وهذا لا دليل فيه
للمسئلة المذكورة ولما يدل على جواز قطع الصلاة وابطالها
لعذر والله اعلم قوله فافتخ بسورة البقرة فيه جواز قول
سورة البقرة وسورة البنا وسورة المائدة ومخوها ومنعه
بعض السلف وزعم انه لا يقال الا السورة التي يذكر فيها البقرة
ومخوها وهذا خطأ صريح والضموم جوازها فقد ثبتت
ذلك في الصحيح في الحديث كمنع من كلام رسول الله صلى
عليه وسلم وكلام الصحابة والسابعين وغيرهم ويقال سورة

فقالوا